

المحاضرة الرابعة

مراحل التخطيط الاجتماعي وخطواته

• يتفق أغلب العاملين في مجالات التخطيط على أن التخطيط للتنمية يمر في مجموعة من المراحل هي: وضع الخطة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقويمها. وقد يبدو هذا التقسيم مفيدا من وجهة النظر التحليلية، غير أن الواقع العملي يشير الى تداخل هذه المراحل وتشابكها بحيث يتعذر وضع الحدود والفواصل القاطعة فيما بينها.

• ومع الاعتراف بأن عمليات التخطيط متشابكة الجوانب، متماسكة الحلقات، تتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط فيها النتائج بالمقدمات، فإننا نعرض لها في هذا المجال وفقا للتقسيم الذي جرى عليه العرف السائد، وذلك على سبيل التحليل في مجال الدراسة لا في مجال الواقع.

• أولاً: وضع الخطة:

• يرى جوزيف هايمز أن وضع الخطة يمر في عدد من المراحل هي الاستقصاء، والمناقشة، والاتفاق.

• ويرى لوبريتون وهينج أن وضع الخطة يستلزم اعداد الخطة، والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها.

• ويرى أوسكار لانج أن وضع الخطة يستلزم مواجهة مشكلتين: احداهما مشكلة الاختيار، والأخرى مشكلة التدبير. ويقصد بمشكلة الاختيار تحديد أهداف الخطة سواء اكانت أهداف أولية أو مشتقة، أما مشكلة التدبير فيقصد بها دراسة واختيار كافي التدابير والاجراءات اللازم توفرها لتحقيق تلك الأهداف.

• ومع اختلاف المسميات التي يطلقها المفكرون الاجتماعيون على الخطوات التي تمر بها مرحلة وضع الخطة، فإن الاختلاف على جوهر هذه العمليات ليس كبيرا ومن الممكن تحديد هذه الخطوات فيما يلي:

• 1- جمع البيانات الأساسية:

• لا بد لأجهزة التخطيط من أن يتوافر لديها قدر كافي من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع الى السجلات الاحصائية، أو بأجراء دراسات وبحوث اجتماعية تفيد في التوصل الى المعلومات والحقائق التي لا يمكن معرفتها أو التوصل اليها بالرجوع الى السجلات.

• ويتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية توفر الاحصاءات التالية:

- 1- احصاءات السكان، وتتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم، والخصائص المميزة لهم كفئات العمر، والنوع، والحالة العلمية، والدينية، وغير ذلك من الأصناف والخصائص التي تساعد على اعطاء صورة كاملة عن البناء الديموجرافي للمجتمع، يضاف الى ذلك بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية، مع تصنيف فئات المهاجرين من حيث النوع والسن.
- 2- احصاءات المواليد والوفيات: وتتضمن بيانات عن المواليد من حيث النوع، وترتيب الفرد في الأسرة، وسن الأم، وكذلك بيانات عن الوفيات مع تصنيفها حسب النوع وسبب الوفاة.

• 3- احصاءات القوة العاملة:

• تنقسم القوة البشرية فى المجتمع الى مجموعتين: احدهما داخل قوة العمل، والاخرى خارج قوة العمل.

• ويقصد بمجموعة قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية فى أى عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات أو الذين يقدرّون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، أما المجموعة التى تقع خارج قوة العمل فتشتمل على الأفراد القادرين على العمل ذهنيا وجسمانيا ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المستمر سواء بسبب عدم رغبتهم فيه، أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل، أو بسبب عدم امكانهم الدخول فى ميدان العمل لأسباب أخرى غير كبر السن أو العجز أو الطفولة، من بين هؤلاء ربّات البيوت ، وغيرهن من الاناث المتفرغات للأعمال المنزلية،

والطلبة، وأرباب المعاشات، ونزلاء السجون ومؤسسات الخدمات العامة.

ولما كانت القوة العاملة تتألف من مجموعة مركبة من الأفراد من حيث السن والنوع والحالة الوظيفية، فإن من الضروري الحصول على بيانات عنها مصنفة طبقاً لخصائصها المميزة. وهناك تصنيفات دولية متعارف عليها بشأن الطريقة التي يجب أن يصنف بها السكان الذين هم في سن العمل، وفيما يلي العناصر الأساسية للتصنيف.

1. تصنيف السكان حسب النوع الى ذكور واناث.
2. تصنيف السكان حسب السن (اقل من 15، من 15 - 19 - 20 فأكثر).
3. تصنيف السكان حسب النشاط، أى داخل قوة العمل أو خارجها.

- ث- تصنيف السكان حسب الحالة العملية ان كان صاحب عمل ويديره، أو يعمل بأجر، أو يعمل لحسابه، أو يعمل لدى الأسرة أو لدى الغير بدون أجر، أو متعطّل.
- ج- تصنيف السكان حسب نوع أو فرع النشاط الاقتصادي، ويقسم السكان حسب اشتغالهم بفروع الانتاج أو الخدمات.
- ح- تصنيف السكان حسب المهنة: تصنف المهن في دليل مهني على أساس عمل الأفراد، وتجمع المهن المتشابهة في جدول واحد على أساس تماثل طرق الانجاز والأداء فيما بينهم.
- ويستلزم الأمر في أغلب البلاد عمل تقسيمات فرعية لقوة العمل موزعة وفقا للمناطق الجغرافية المختلفة.

• 4- إحصاءات التعليم :

• وتشمل عدد المدارس والفصول والطلاب في كل مرحلة من مراحل التعليم، وعدد المدرسين والمدرسات، ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، وعدد الكليات والمعاهد العليا، وأنواع التخصصات بكل كلية او معهد علمي.

• 5- الإحصاءات الصحية:

• وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة فيها، وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع ، كما تشمل بيانات عن عدد الأطباء ومساعديهم والممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة.

• 6- أحصاءات الاسكان:

• وتشمل بيانات الوحدات السكنية وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية الى اسكان فوق المتوسط، ومتوسط، واقتصادى، وتقسيمها حسب المناطق الجغرافية الى اسكان حضرى وريفى، كما تشمل كذلك بيانات عن عدد الأفراد فى كل وحدة سكنية.

• 7- احصاءات الخدمات الاجتماعية:

• وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوى العاهات، والمؤسسات التى تقوم بتقديم الخدمات فى القطاعات الريفية والحضرية كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والزراعية، الى غير ذلك من المؤسسات.

• 8- احصاءات الإعلام والسياحة:

• وتتضمن بيانات متعلقة بالاذاعة والتلفزيون والمسرح والسينماء، وبيانات عن عدد السياح وجنسياتهم، وعدد الفنادق، ومستوياتها الاقتصادية.

• ومن أبرز المشكلات التي يواجهها الباحثون والعاملون في مجالات التخطيط أن:

• أ- الاحصاءات الرسمية كثيرا ما تنطوى على بعض الثغرات كأن تكون ناقصة أو مدونة بصفة اجمالية.

• ب- كما أن معانى المصطلحات قد لا تكون واحدة في الاحصاءات المختلفة، فقد تختلف باختلاف المصدر والزمان والمكان مما يجعل من الصعوبة بمكان استخدام البيانات الاحصائية بطريقة سهلة ميسرة.

ج- وقد لا تكون الوسائل التي اتبعت في جمع البيانات الاحصائية صحيحة، أو لا تكون معبرة تعبيراً دقيقاً عن الواقع. فاحصاءات الجريمة مثلاً تعتمد على الحالات التي ضبطت فعلاً، ولكن توجد حالات أخرى يتستر عليها المجتمع ولا يعرف عددها.

د- يضاف الى ذلك أن نتائج الاحصاءات لا تظهر الا متأخرة، وبعد أن تكون قد فقدت كثيراً من قيمتها. فتعداد السكان مثلاً لا تظهر نتائجه في كثير من البلاد حتى يبدأ التعداد التالي نتيجة لعدم وجود العدد الكافي من ذوى الكفاءة العلمية والخبرة العلمية في جمع وتبويب البيانات الاحصائية، ولتأخر معظم الدول النامية عن متابعة التطورات الحديثة في علم الاحصاء. وهذه المشكلة عامة تشترك فيها كثير من المجتمعات مع تفاوت في الدرجة، والاحصائيات

الاجتماعية هي المادة الخام التي يمكن الاعتماد عليها، وعلى ذلك فليس أمام الباحثين الا أن يختاروا واحد من أمرين:

فاما أن يتقبلوا هذه الحقيقة ويحاولوا التغلب على بعض أثارها السيئة، أو أن يمتنعوا تماما عن البحث حتى تتوافر الاحصائيات الدقيقة تماما. على أن الاحصائيات ذات الدقة التامة مثل أعلى يندر أن يتحقق وبخاصة فيما يتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية.

ويقترح لوبريتون وهيننج عدة شروط ينبغي توفرها في البيانات الاحصائية اللازمة لعمليات التخطيط، وهذه الشروط يمكن النظر اليها على أنها مثل أعلى ينبغي الاقتراب منه بقدر الامكان. وفيما يلي اهم هذه الشروط:

1- الشمول : يتطلب التخطيط وفرة في البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية. ولما كانت عمليات التنمية الاجتماعية متشعبة الجوانب، متعددة الأبعاد، فإن من الضروري أن تغطي تلك البيانات مختلف الجوانب التي تشتمل عليها كافة قطاعات الحياة الاجتماعية حتى يمكن وضع الخطة على أساس علمي متكامل.

2- الخصوصية: أى أن البيانات ينبغي أن تتعلق بالجوانب المطلوبة وحدها، وكلما زادت خصوصية كل مجموعة من البيانات زادت أهميتها العلمية، وامكن الاستفادة بها بطريقة مباشرة.

3- الكفاية والاكتمال: بمعنى أن البيانات المطلوبة لمختلف المجالات ينبغي أن تكون كاملة ولا تتطوى على أى ثغرات، وقد يحدث القصور فى هذا الجانب نتيجة لعدم وجود بعض البيانات المطلوبة، أو لعدم توفر العدد الكافى من الباحثين والخبراء، أو نتيجة لقصور فى

فى أعدادهم، أو لعدم توفر الوقت والامكانيات المادية المخصصة لجمع البيانات.

4- المرونة: ينبغي أن تكون البيانات الاحصائية معدة بطريقة تسمح باستنباط معلومات جديدة منها، وذلك عن طريق ادماج بعض البيانات الاحصائية، أو تحليلها باستخدام الأساليب الرياضية.

5- الدقة: من الضروري أن تكون البيانات واقعية تعبر عن أشياء ووقائع لها وجود حقيقى، ولا تحتوى على بيانات متكررة.

أما عن البيانات الأخرى التى تلزم لعمليات التخطيط والتى لا يتيسر الحصول عليها عن طريق الرجوع الى الاحصاءات، فيمكن الحصول عليها باجراء بحوث اجتماعية تفيد فى التعرف على الأهداف المختلفة للأفراد والجماعات.

• يتضح من هذا العرض أن الرجوع الى السجلات الاحصائية، واجراء البحوث الاجتماعية أمر ضرورى بالنسبة للأجهزة القائمة بشئون التخطيط فعن طريق البيانات التى تتجمع لدى المسئولين عن التخطيط يمكن تكوين صورة صادقة عن أوضاع المجتمع، والتعرف على الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات، والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمى سليم.